الآراء النحوية بين ابن الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ في كتابيهما: أسرار العربية واللباب

دراسة موازنة

إعداد

الباحثة/ مريم بنت يحيى بن محمد الخالدي

باحثة بقسم اللغة العربية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،

جامعة جازان ، المملكة العربية السعودية.

الآراء النحوية بين ابن الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ
في كتابيهما: أسرار العربية واللباب دراسة موازنة

مريم بنت يحيى بن محمد الخالدي

قسم اللغة العربية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جازان ، المملكة العربية السعودية.

البريد الالكتروني: mykaldy@gmail.com

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء، على جانب من الفكر النحوي عند الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ في الآراء النحوية، بصفتهما عالِمَين مُؤثِّرينَ في التأليف النحوي، ووقع الاختيار على كتاب أسرار العربية، وكتاب اللباب في علل البناء والإعراب؛ لِمَا تميَّزا به من ميزات؛ أهمها: الوضوح، والإيجاز، والسهولة، والشمول؛ لذلك أقبَلَ عليهما طلاب العلم والباحثون دراسة وتحليلًا. واختص هذا البحث بالآراء النحوية، من خلال عرض نماذج من مسائله في أسرار العربية واللباب، ودراستها دراسة موازنة، بهدف الكشف عن جوانب من الفكر النحوي عند الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ، لعلها تفيد الباحثين والمؤلفين في الفكر النحوي، وتأتي هذه الدراسة في ثلاثة مباحث وخاتمة، وقد اختص المبحث الأول بدراسة منهجي الأنباري والعكبري في الآراء النحوية، أما المبحث الثاني فعُنِيَ بدراسة موازنة للآراء النحوية التي اتفقا فيها، وعرضَ المبحث الثالث دراسة موازنة للآراء النحوية التي اختلفا فيها، وذُيلت الدراسة بخاتمة تضم أهم النتائج والتوصيات، ثم قائمة المصادر والمراجع.

حدود الدراسة:

ستتصرف عناية الدراسة – بمشيئة الله تعالى – إلى دراسة جانب من الفكر النحوي عند الأنباري والعكبري، متناولة نماذج من آرائهما النحوية في أسرار العربية، واللباب في علل البناء والإعراب. سائلة الله العون والتوفيق

الكلمات المفتاحية : الفكر النحوي ، الموازنة ، الآراء النحوية ، الآراء التي اتفق فيها الأنباري والعكبري ، الآراء التي اختلف فيها الأنباري والعكبري.

Grammatical opinions between Ibn al-Anbari and al-Ukbari
In their two books: Secrets of Arabic and Al-Lubab
Budget study

Maryam bint Yahya bin Muhammad Al-Khalidi
Department of Arabic Language, College of Arts and Human Sciences, Jazan University, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: mykaldy@gmail.com

ABSTRCT :
This study aims to shed light on the aspect of grammatical thought when Al-Anbari and Al-Akbari in grammatical
opinions as influential scholars in grammatical authorship, and the secrets of Arabic and the pulp were chosen in the ills of construction and syntax, because of their distinguished features, the most important of which are clarity, brevity, ease and comprehensiveness, so students of science and researchers came to them in study and analysis, and this research specialized in grammatical opinions by presenting models of its issues in the secrets of Arabic and pulp, and studying them in a balanced study with the aim of revealing aspects of thought Grammar when Anbari and Akbari, perhaps it is useful researchers and authors in grammatical thought, and this study comes in three sections and a conclusion, the first section was concerned with the study of the approach of Anbari and Akbari in grammatical opinions, the second section concerned a balance study of grammatical views that they agreed in, and the third section specialized in a balance study of grammatical views in which they differed, and appended the study with a conclusion that includes the most important results and recommendations, and then a list of sources and references.

Keywords: Grammatical Thought, Balance, Grammatical Opinions, Opinions In Which Al-Anbari And Al-Akbari Agreed, Opinions In Which Al-Anbari And Al-Akbari Disagreed.

بسم الله الرحمن الرحيم

المـقدمــة

اتَّسم الفكرُ النحوي العام، على اختلاف مذاهبه ومدارسه، بوحدة الأصول العامة، ولدراسة هذه الأصول العامَّة للفكر النحوي، فلا بُدَّ أن تراعى ثلاثة أبعاد رئيسة، وهي: المجتمع، والفكر، والنحو؛ فالمؤثرات الاجتماعيَّة، والظروف المحيطة، تُؤثر بشكلٍ مباشِرٍ أحيانًا، وغير مباشر أحيانًا أخرى في فكر العالم، والذي ينعكس بدوره على إنتاجه العلمي. وفي ضوء ذلك، يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على جانب من الفكر النحوي عند الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ في الآراء النحوية، بصفتهما عالِمَين مُؤثِّرينَ في التأليف النحوي، ووقع الاختيار على كتابي: أسرار العربية، واللباب في علل البناء والإعراب؛ لِمَا تميَّزا به من ميزات؛ أهمها: الوضوح، والإيجاز، والسهولة، والشمول؛ لذلك أَقْبَلَ عليهما طلاب العلم والباحثون دراسة وتحليلًا، واختص هذا البحث بالآراء النحوية، من خلال عرض نماذج من مسائله في أسرار العربية واللباب، ودراستها دراسة موازنة، بهدف الكشف عن جوانب من الفكر النحوي عند الأَنْبَارِيّ والعُكْبَرِيّ؛ لعله يُفيد منها من رام التأليف في مناهج النحو العربي. وقد تجلّت أسباب اختيار الموضوع في رغبة الباحثة بيان منهج العالِمَين في تناول الآراء النحوية ومناقشتها والترجيح بينها؛ لما تميز به منهجهما العلمي من ميزتين جليلتين، الأولى منهما: ربط القاعدة النحوية بالمعنى، والأخرى: التصريح بآرائهما بعبارات صريحة تُبرز شخصية العالم، مع حرصهما على دعم آرائهما بالأدلة النقلية والقياسية، ولا شك أنّه منهج علمي قويم يهتدي به الباحثين والدراسين، أمّا منهج الدراسة فقام على الدراسة الوصفية الموازنة التي تتجافى عن المفاضلة بينهما، وتعمد إلى إبراز مواطن التميز عند كل منهما، وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

- المبحث الأول: منهج الأنباري والعكبري في الآراء النحوية.
- المبحث الثاني: دراسةٌ موازنةٌ للآراء التي اتفقا فيها.
- المبحث الثالث: دراسةٌ موازنةٌ للآراء التي اختلفا فيها.
- خاتمة: تضم أهم النتائج والتوصيات، ثم قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: منهج الأنباري والعكبري في الآراء النحوية

إنّ المتأمل في كتابي: (أسرار العربية، واللباب في علل البناء والإعراب)، يتبيّن له المنهج العلمي، الذي سلكه كل من الأنباري والعكبري، في عرض آرائهما النحوية. وفيما يأتي عرض مجمل لهذا المنهج، يتضح من خلاله فكرهما النحوي في الآراء النحوية:

أولًا: طريقة عرض الآراء النحوية

سلك الأنباري والعكبري مسلكين مختلفين في عرض الآراء النحوية؛ فالأنباري اعتمد على طريقة السؤال والجواب، محتذيًا في ذلك بسيبويه(١)، ومن جاء بعده كالمبرد(٢)، وابن السرَّاج(٣)، والزجاجي(٤)، والورَّاق(٥)،

(١) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ٣٩٥/١، ١٠٢/٢، ٤ / ٤١٨.

(٢) المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تح: عبد الخالق عضيمة، ١ / ١٤٦، ٢٣٥، ٢٣٦.

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م. ٥٦/١، ٦٣، ١٠٠.

(٤) الإيضاح، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، ص٦.

(٥) العلل في النحو، الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، تح: مها مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠١م. ص ٤٩، ٥٠، ٥١.

والمجاشعي [١]، وذلك نحو قوله: " لِمَ سُمِّي الاسم اسمًا؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون إلى ...، وذهب الكوفيون إلى ...". [٢]

بينما اعتمد العكبري على طريقة العرض المباشر، نحو قوله: " واشتقاقه عند البصريين ....، وقال الكوفيون ..... ".[٣]

ولا شك أنّ في طريقة الأنباري، ومن سبقه من النحويين، تشويقًا وإثارةً، وجذبًا لانتباه المتعلم، وهي طريقة متَّسمة بالتعليمية، تفتح باب الحوار والمناقشة مع المتعلمين.

ثانيًا: مناقشة الآراء النحوية، والتصريح بآرائهما واختياراتهما

يناقش الأنباري والعكبري الآراء النحوية، من خلال عرض أدلة كل فريق، والرَّد عليها، وغالبًا ما يصرحان بحكمهما على هذه الآراء، إمّا تصحيحًا واختيارًا، وإمّا تضعيفًا وردًّا، ومن ذلك قول الأنباري: " والصحيح ما ذهب إليه...، والذي اختاره...، والقول الصحيح هو الأول...، وهذا القول ليس بصحيح....، والصحيح ما ذهب إليه البصريون، وما استدل به

(١) شرح عيون الإعراب، المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي، تح: حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م. ٥٨، ٥٩، ٦٠.

(٢) أسرار العربية، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد عبيد الله الأنباري، تح: محمد راضي، ووائل محمود، الوعي الإسلامي، الإصدار الخامس والتسعون، ١٤٣١هـ – ٢٠١٥م، ص ٤٠ – ٥٠.

(٣) اللباب، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تح: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م. ٤٦/١.

الكوفيون ففاسد.....، وما ذهب إليه سيبويه والأكثرون أولى ....، وهذا فاسد.....، وما استدل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه"[١].

ومن ألفاظ العكبري قوله: " وهذا ضعيف ....، والذي ذهبوا إليه فاسد .....، وهذا أيضًا فاسد، وهذا لا يصح وهو فاسد .....، وما ذهبوا إليه لا نظير له.....، ويُبطل ما ذهب إليه....، وهذا شاذٌ لا يعرج عليه.....، وهو بعيد، وذلك تعسُّف مستغنى عنه" [٢].

ثالثًا: الاستناد إلى الأدلة النحوية في دعم آرائهما

قسّم النحويون الأدلة النحوية إلى: نقلٍ، وقياسٍ، واستصحاب حالٍ، يقول الأنباري في أقسام أدلة النحو: " أقسام أدلته ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال"[٣].

وقد استند الأنباري والعكبري إلى أدلة النحو هذه، في آرائهما النحوية، فلا يكاد يخرج حكم نحوي عنها، وفيما يأتي عرض نماذج منها:

الدليل الأول: السّماع

السّماع هو الأصل الأول من أصول النحو، وتبرز أهميته عند النحويين، في أنّه لا يُقدّم عليه غيره مع وجوده، يقول ابن جني: " واعلم أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيءٍ ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه...". [٤]

---

(١) أسرار العربية ٥٠، ٦٢ ،٦٨، ٧٧، ٨٧، ١٠٧، ١٢٠.

(٢) اللباب ١ / ٥٨، ٦٧، ٩١، ٩٢، ٩٣، ١٠٥، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٥.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد عبيد الله الأنباري تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ -١٩٧١م، ص ٨١.

(٤) الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ١/ ١٢٦.

وقد عبّر الأنباري عن السّماع بالنقل، إذ يقول في حدّه، هو: " الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة " [١]، وعرّفه السيوطي بأنّه: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة، بكثرة المولّدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بُدّ في كل منها من ثبوت".[٢]

ومن الآراء النحوية التي استند فيها الأنباري إلى السماع، الاستدلال على شذوذ رأي ابن السَّراج في (عسى) [٣]، وذلك قوله: " وقد يُحكى عن ابن السراج أنَّه حرف، وهو قول شاذٌ لا يُعرَّج عليه. والصحيح أنّه فعل، والدليل على ذلك، أنّه يتصل به تاء الضمير وألفه، وواوه،

قال تعالى: ((فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ)) محمد:٢٢ ".[٤]

(١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص٨١.

(٢) الاقتراح، السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين تح: عبد الحكيم عطية – علاء الدين عطية، ط٢، ١٤٢٧هـ _ ٢٠٠٦م، ص٢٤.

(٣) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ _ ١٩٩٦م، ج١/ ٢٧، المسائل التي تفرد بها ابن السراج: " ذهب ابن السراج إلى أنّ (ليس) حرف، لأنها لا تتصرف...، ومثلها (عسى)".

(٤) أسرار العربية، ص ٩٦.

واستند العكبري إلى السماع في تأييد مذهب الجمهور، في جواز مجيء المعرفة مفعولًا له، فقال: " فأمَّا المعرفة، فذهب الجمهور إلى جواز جعلها مفعولًا له، ومنعه الجرمي، والدليل على جوازه

قول العجاج (١):

تَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُور

والهَوْلَ مِنْ تهوّلِ الهُبورِ

و(الهول) هنا معطوف على (مخافة)؛ ولأن الغرض قد يكون معروفًا عند المخاطب، فإذا ذكر علم أنَّه المعهود عنده، لذلك تجوز المعرفة مع ظهور اللام ".(٢)

- **<u>الدليل الثاني: القياس</u>**

يُعد القياس الأصل الثاني من أصول النحو، وقد لجأ إليه النحويون منذ أن بحثوا في مسائل النحو وأصوله.

ولا تخفى أهمية القياس عند النحويين، فقد عدّه الخليل بن أحمد أصلًا من أصول النحو، يُلجأ إليه في كثير من المسائل، وليس المقام هنا مقام بسطٍ لأهمية القياس عند النحويين، ويكفي أنّ نورد نصّين من أقوال العلماء، يدلان على اعتداد علماء النحو بالقياس، الأول: قول ابن جني: " واعلم أنّ من قوة القياس عندهم، اعتقاد النحويين أنّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب..." (٣)، والثاني: قول الأنباري: "اعلم أنّ

---

(١) الشاهد من رجز العجَّاج، ديوانه، برواية الأصمعي، تح: الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط١٤١٦_١٩٩٥م، ١ /٣٥٤، الكتاب ٣٦٩/١، شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٣

(٢) اللباب ٢٧٧/١ – ٢٧٨

(٣) الخصائص١/ ١١٥

إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة".(١)

وحدّ الأنباري القياس بأنه: "حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع....، ولا بدّ لكل قياس من أربعة أشياء، أصل وفرع وعلّة وحكم".(٢)

وقد وظّف الانباري القياس في بيان عدم صحة مذهب الكوفيين، في أنَّ (إنَّ) وأخواتها، تنصب الاسم ولا ترفع الخبر، وإنَّما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ لأنها فرع على الفعل في العمل، فلا تعمل عمله؛ لأن الفرع أضعف من الأصل، فينبغي ألّا تعمل في الخبر(٣)، وذلك قوله: "وهذا ليس بصحيح ....، ثم لو كان الأمر كما زعموا، وأنه باقٍ على رفعه، لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك، فلما وجب نصب المبتدأ بها، وجب رفع الخبر بها؛ لأنه ليس في كلام العرب عاملٌ يعمل في الأسماء النصب، ولا يعمل الرفع، فما ذهبوا إليه، يُؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز".(٤)

(١) الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، ص ٩٥

(٢) الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة ، ص٩٣

(٣) ينظر: الأصول لابن السّراج١/ ٢٧٩، المرتجل لابن الخشاب١٦٩، الإنصاف١٧٦-١٨٥، أسرار العربية ١١١، اللباب١/ ٢١٠، شرح المفصل لابن يعيش١/١٠٢، الهمع٢/١٥٥

(٤) أسرار العربية ١١١ – ١١٢

لقد حكم الأنباري على مذهب الكوفيين بعدم الجواز؛ لتركه القياس، وهذا دليل على أنّ الأنباري لا يرى ترك القياس، ويدعو إلى التمسك به، وليس هذا الموطن الوحيد، الذي وظّف فيه الأنباري القياس في الرد على المذاهب النحوية، فأسرار العربية يزخر بمسائل كثيرة من هذا القبيل، وإنما المقام هنا مقام تمثيل لا مقام حصر.

وإذا انتقلنا إلى اللباب نجد العكبري يستند إلى القياس في مواضع كثيرة، ومن أمثلة ذلك: أحد الوجوه التي ردّ بها على مذهب الكوفيين، بأنّ المصدر مشتق من الفعل، والفعل يعمل في المصدر، والعامل قبل المعمول، فقاس ذلك على الحرف، مبينًا أنّه يعمل في الاسم وليس مشتقًا منه، والفعل أيضا يعمل في الأعلام والأجناس التي ليست لديها مصادر، وهي ليست مشتقة منه. (١)

- **<u>الدليل الثالث: استصحاب الحال</u>**

يأتي دليل استصحاب الحال، بعد دليلي النقل والقياس في كثرة التمسك به، عند مناقشة المذاهب النحوية في أسرار العربية واللباب.

وقد فسَّر الشوكاني استصحاب الحال بقوله: "إنَّ ما ثبت في الزمن الماضي، فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل، مأخوذٌ من المصاحبة، وهو بقاء ذلك الأمر، ما لم يوجد ما يغيّره" (٢).

وحدّه الأنباري بأنّه: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيًا،

(١) ينظر: اللباب١/ ٢٦١

(٢) إرشاد الفحول، الشوكاني، محمد بن علي، تح: سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، ج٢/ ٩٧٤

لأن الأصل في الأفعال البناء، وأنّ ما يعرب منها، لشبه الاسم، ولا دليل يدل على الشبه، فكان باقيًا على الأصل في البناء".[١]

وهو عنده من الأدلة المعتبرة، إلّا أنّه مع ذلك صرّح بأنّ: "استصحاب الحال من أضعف الأدلة؛ ولهذا لا يجوز التمسك به، ما وُجد هناك دليل، ألا ترى أنّه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم، مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل، مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو".[٢]

وقد تمسك به الأنباري والعكبري في اختيار مذهب البصريين، [٣] بأن فعل الأمر مبني، يقول الأنباري: "لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على الوقف، فبني على الوقف؛ لأنه الأصل".[٤]

ويقول العكبري: " ... إنّ الأصل في الفعل البناء، وإنما أُعرب لمشابهته الاسم، والمشابهة تتحقق بحرف المضارعة فقط، فإذا فُقِد فَقِدت، فيخرج على الأصل".[٥]

كانت الأدلة الثلاثة هذه، أكثر ما اعتمد عليها الأنباري والعكبري، في مناقشة المذاهب النحوية، والرّد عليها، ودعم آرائهما وتقويتها.

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب، ص٤٦

(٢) السابق، ص١٤٢

(٣) المقتضب٢/٢-٤، ١٣١، أمالي ابن الشجري١/١٥٧، الإنصاف: المسألة٧٢، التبيين: المسألة١٥، شرح المفصل لابن يعيش٧/٦١-٦٢

(٤) أسرار العربية، ص٢٢

(٥) اللباب٢/ ١٧

رابعًا: عرض بعض الآراء النحوية دون التعليق عليها أو الترجيح بينها

يختلف النحويون في طريقة تناول الآراء النحوية، التي ترد في مصنفاتهم، فقد يُرجّح النحوي رأيًا، ويُضعّف آخر، وأحيانًا يكتفي بنقل الآراء دون تعليق.

وقد غلب على منهج الأنباري والعكبري مناقشة الآراء النحوية؛ فلا يتركان رأيًا دون تعليق، إلّا في مواضع قليلة، ومنها على سبيل المثال عند الأنباري، أنّه نقل (الخلاف في أعرف المعارف)، فعرض آراء النحويين فيه، ولم يُعلّق عليها، أو يرجح بينها، وذلك قوله: " فإن قيل: فما أعرف هذه المعارف؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك: فذهب بعض النحويين إلى أن الاسم المضمر أعرف المعارف، ثم الاسم العلم، ثم الاسم المبهم، ثم ما فيه الألف واللام، وهو قول أبي بكر السّراج، وذهب آخرون إلى أن أعرف المعارف الاسم العلم، ..... وهو قول أبي سعيد السيرافي".[١]

وكذلك العكبري، أورد آراء النحويين في موضع الاسم، إذا دخلت على (لا) همزة الاستفهام، ولم يعلق عليها أو يرجح بينها، فقال: "واختلفوا في موضع الاسم: فسيبويه يرى أنه منصوب بما في (ألا) من معنى التمني ... ولم يغيِّر اللفظ كما أنَّ قولك: رحمه الله، لفظه على شيء، ومعناه على شيء آخر، فعلى هذا القول لا يجوز رفع الصفة كقولك: ألا ماءً بارداً أشربه، وقال أبو العباس: موضعه على ما كان عليه قبل الهمزة، ورفع صفته جائز" . [٢]

---

(١) أسرار العربية ٢٣٧– ٢٣٨، عرض العكبري هذه المسألة مفصلة في اللباب، واختار الضمير، فقال:" ... والضمير لا يتتكر، فأمّا عوده إلى نكرة فلا ينكره، لأنه يقطع على من عُني بالضمير، فهو متعين"، اللباب١/ ٤٩٦

(٢) اللباب ١ / ٢٤٤، لم يذكر الأنباري هذه المسألة في أسرار العربية، باب لا، ص١٧٥–١٧٨

خامسًا: نسبة الآراء النحوية إلى أصحابها

من منهج أبي البركات الأنباري، وأبي البقاء العكبري في إيراد المذاهب النحوية، نسبتها إلى أصحابها، وهو الغالب عليهما، من ذلك في أسرار العربية، قول الأنباري: "أمَّا عامل الرفع فاختلف النحويون فيه، فذهب البصريون إلى ...، وأمَّا الكوفيون فاختلفوا؛ فذهب الكسائي إلى ...، وذهب الفراء إلى ...". (١)

ومنه في اللباب قول العكبري: "وهذه الأسماء معربة في حال الإضافة، ولها حروف إعراب، واختلف الناس في ذلك: فذهب سيبويه إلى ....، واختلف أصحابه في الحركات التي قبلها، فقال الربعي ....، وقال الأخفش ....، وقال الجرمي ....، وقال المازني....، وقال الفراء....، وقال قطرب وأبو اسحٰق الزيادي ....، وقال أبو علي وجماعة من أصحابه....". (٢)

وفي مواضع قليلةٍ جدًّا، أوردا الآراء والمذاهب غُفلًا دون نسبة، ومثاله: قول الأنباري في مسألة الخلاف في دخول التنوين الكلام ".... وذهب بعض النحويين إلى....، وذهب آخرون إلى....". (٣)

وقال العكبري: "واختلف النحويون في الصرف، فذهب المحققون أنه التنوين وحده، وقال آخرون: هو الجر مع التنوين". (٤)

(١) أسرار العربية، ص ٢٤-٢٥

(٢) اللباب ١ / ٩٠ – ٩٤

(٣) أسرار العربية، ص ٣١

(٤) اللباب ١ / ٧٢

ومن طرائقهما في إيراد الآراء النحوية، اكتفاؤهما بذكر الرأي المخالف فقط، ومن ذلك عند الأنباري قوله في (عسى): "وقد يُحكى عن ابن السَّراج أنه حرف، وهو شاذ لا يُعرَّج عليه".(١)

ومثاله عند العكبري قوله في (الخبر الجامد): "فإن لم يكن الخبر المفرد مشتقًا، لم يكن فيه ضمير، وقال الرماني والكوفيون: فيه ضمير، وما قالوا فاسد...". (٢)

ومما تجدر الإشارة إليه، أننا نجد الأنباري لا يُعنى بما يبدأ بذكره في الآراء النحوية، فقد يبدأ بالآراء البصرية، أو الكوفية، ومن ذلك قوله: " فإن قيل: ما العامل في خبر المبتدأ؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك: فذهب الكوفيون إلى .....، وأمَّا البصريون فاختلفوا، فذهب قوم إلى ....، وذهب قوم إلى .....". (٣) أما العكبري، فلا يبدأ إلّا بالآراء البصرية، ولعل في هذا دليلًا على انتمائه الشديد للمدرسة البصرية.

كان هذا منهج الأنباري والعكبري في الآراء النحوية، وبالموازنة بين فكرهما النحوي فيه، نجدهما اتفقا فيما يأتي:

١- نسبة الآراء النحوية إلى أصحابها، ونلمس عند العكبري اهتمامًا أكبر بذكر جميع آراء النحويين في المسألة الواحدة المشهورة والمتفردة – كما رأينا في مسالة الخلاف في إعراب الأسماء الستة – خلافًا للأنباري، الذي يُجمل كثيرًا، وفي الغالب، يقتصر على المذاهب المشهورة.

٢- التصريح بآرائهما واختياراتهما بعبارات صريحة في أغلب ما تناولاه.

(١) أسرار العربية ٩٦

(٢) اللباب ١/ ١٣٦

(٣) السابق ٦٢

٣- التنويع في طرائق إيراد الآراء النحوية؛ فقد يوردان الآراء منسوبة إلى أصحابها، أو غُفلًا، غير منسوبة، وقد يكتفيان بذكر الرأي المخالف فقط، ولا شك أن في ذلك تربية للمتعلم على البحث والتقصي عن صاحب الرأي النحوي، إن رامَ ذلك.

٤- التمسك بأدلة النحو، كالسماع، والقياس، واستصحاب الحال، حسب ما تقتضيه كل مسألة.

أمَّا أوجه الاختلاف في منهجهما، فتكاد تنحصر في الإيجاز والاقتصار على المسائل الرئيسة عند الأنباري، بخلاف العكبري، الذي ينزع إلى التفصيل، واستقصاء المسائل النحوية في كل باب.

وهذا الأمر عائدٌ إلى المنهج الذي اختطه كُلٌّ منهما، وبيّنه في مقدمة كتابه.

المبحث الثاني: دراسة موازنة للآراء النحوية التي اتفق فيها الأنباري والعكبري

تهدف الموازنة في هذا المبحث، إلى الوقوف عن كثب على الفكر النحوي عند الأنباري والعكبري في آرائهما النحوية، من خلال عرض ثلاثة نماذج من الآراء التي اتفقا فيها، وفيه المسائل الآتية:

- **المسألة الأولى: الخلاف في الظرف الواقع خبرًا.**
- **المسألة الثانية: حكم بناء الفعل اللازم للمفعول به.**
- **المسألة الثالثة: الخلاف في معنى (ما) التعجبية.**

المسألة الأولى: الخلاف في الظرف الواقع خبرًا

ذهب البصريون عدا الأخفش، (١) إلى أن الظرف الواقع خبرًا، مقدَّرٌ في الجملة، وذهب أبو الحسن الأخفش والكوفيون، إلى أنهما يُعدَّان من المفردات.

وقد وافق الشيخان مذهب البصريين، فقال الأنباري: " والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه، (٢) وقال العكبري: "والدليل على أنَّه مقدر بالجملة من وجهين...". (٣)

واستدل الأنباري على صحة مذهب جمهور البصريين بقوله: "والدليل على ذلك، أنَّا وجدنا الظرف وحرف الجر، يقعان في صلة الأسماء الموصولة....، ومعلومٌ أن الصلة لا تكون إلّا جملة، فإذا وجدناهم يصلون بهما الأسماء الموصولة، دلَّنا ذلك على أنهما يُعَّدان من الجمل، لا من المفردات، وأن التقدير استقر، دون (مستقرًا)". (٤)

وأضاف العكبري وجها آخر، استند فيه إلى الأصل، ذلك أن الظرف معمولٌ لغيره، والأصل في العمل للأفعال، فالأولى جعل العمل للفعل، وإذا ناب الظرف منابه دل عليه. (٥)

وقد سكت الأنباري عن الرد على مذهب الأخفش والكوفيين، وردَّ العكبري من وجهين:

---

(١) ينظر: أسرار العربية ٦٠، الأصول ١/ ٦٣، اللمع ٥٥، الإنصاف ٤٨، اللباب ١٣٩/١ -١٤٠، التبيين ٢٣٣ -٢٣٥

(٢) أسرار العربية ٦٠

(٣) اللباب ١٤٠/١

(٤) أسرار العربية ٦٠

(٥) ينظر: اللباب ١ /١٤٠

أحدهما: ما احتجوا به، من أن الأصل في الخبر، أن يكون مفردًا، فقال: "...أنّ الأصل في الخبر لا يمكن تقديره ههنا ".[١]

الثاني: ما احتجوا به، بأنَّ الظرف إذا تقدم على المبتدأ، لم يبطل الابتداء، ولو كان مقدَّرًا بالفعل لأبطله، فقال: "وأمَّا إذا تقدم الظرف، ولم يعتمد، فلا يبطل الابتداء به، لأنه ليس بفعل على التحقيق، بل هو نائب عنه، ويصح أن يقدَّر بعده المبتدأ بخلاف الفعل ".[٢]

وبالموازنة بين تناول الأنباري والعكبري لهذه المسألة، يتضح الآتي:

١) الاتفاق في موافقة المذهب البصري، والاستدلال على صحة مذهبهم.

٢) الاختلاف في عرض الرأي؛ فالأنباري صرَّح برأيه لفظًا واستدلالًا، وأما العكبري فعبَّر عن رأيه بالاستدلال دون اللفظ.

وترى الباحثة أن التصريح بالرأي أحيانًا، وترك المتلقي يستنتجه أحيانًا أخرى، هو من قبيل التنويع في أساليب العرض، وكلا الأسلوبين له ميزته؛ فالتصريح بالرأي يجذب انتباه المتلقي إلى سماع الحُجَّة، والنظر فيها، ونقدها، بينما ترك المتلقي يستنتج الرأي من خلال المناقشة، فيه إعادة للنظر، وإعمال للعقل، وكلاهما ينفع المتعلم .

٣) الاكتفاء بذكر المذهب المخالف عند الأنباري، دون ذكر أدلته، أو الرد عليه، ملتزمًا منهج الإيجاز، أمَّا العكبري فذكر أدلته، وردَّ عليها، ملزمًا نفسه ما شرط عليها في مقدمة اللباب، من البيان والتوضيح.

(١) اللباب ١ / ١٤٠

(٢) السابق، الصفحة نفسها

المسألة الثانية: حكم بناء الفعل اللازم للمفعول به

اتّفق الأنباري والعكبري، في أنَّه لا يجوز بناء الفعل اللازم للمفعول به، وهو مذهب الأكثرين [١]، والمذهب الآخر يجيز بناء الفعل اللازم للمفعول به، ولم ينسبه الأنباري والعكبري إلى أحد، وهو منسوب في الجمل إلى سيبويه، إذ يقول الزجاجي: "وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر، وهو مذهب سيبويه".[٢]

واستدل الأنباري على أنَّه لا يجوز بناء الفعل اللازم للمفعول بقوله: "لأن بناء الفعل اللازم للمفعول، يقتضي حذف الفاعل، فيبقى الفعل غير مسند إلى شيء".[٣]

واستدل العكبري على عدم جوازه من وجهين:

الأول: أن المصدر المحذوف، لا يفيد إسناد الفعل إليه، إذ كان الفعل يغني عنه، ولا يصح تقدير مصدر موصوف، ولا دال على عدد؛ إذ ليس في الفعل دلالة على الصفة والعدد.

وذلك أن سيبويه اشترط في جواز بناء الفعل اللازم للمفعول به إضمار المصدر. [٤]

وبالموازنة بين تناول الأنباري والعكبري للمسألة السابقة، يتضح الآتي:

١) موافقة مذهب الأكثرين، وهو عدم جواز بناء الفعل اللازم للمفعول به، وبيان سبب ذلك.

---

(١) ينظر: الجمل للزجاجي ٧٧، أسرار العربية ٧٤، اللباب ١/ ١٥٨

(٢) الجمل ٧٧

(٣) أسرار العربية ٧٤

(٤) ينظر: الجمل للزجاجي ٧٧، واللباب ١٥٩/١

٢) عدم نسبة المذهب الذي يجيز بناء الفعل اللازم للمفعول على إضمار المصدر، وقد نسبه الزجاجي إلى سيبويه. (١)

٣) الاختلاف في عرض المسألة من حيث الإجمال والتفصيل؛ إذ ذكر العكبري أنَّ المذهب الذي يجيز بناء الفعل اللازم للمفعول به، يشترط لصحة ذلك إضمار المصدر، فقال: "وقد ذهب قوم إلى جوازه، على أن يكون المصدر المحذوف مضمرًا فيه، ساغ حذفه بدلالة الفعل عليه"(٢)، أمّا الأنباري، فلم يذكر هذا الشرط، واكتفى بأن قال: "وقد زعم بعضهم أنه يجوز".(٣)

وترى الباحثة، أنّه يحسن ذكر المسألة مفصلة كما صنع العكبري، إذ إنّ شدة الإيجاز، تخل بالمعنى المراد.

المسألة الثالثة: الخلاف في معنى (ما) التعجبية

ذهب النحويون في معنى (ما) التعجبية مذهبين، هما:

الأول: أن تكون بمعنى (شيء)، وقد نسب الأنباري هذا المذهب إلى سيبويه وأكثر البصريين، والعكبري ذكره دون نسبته إلى أحد. (٤)

الثاني: أن تكون بمعنى (الذي)، ونسب العكبري هذا المذهب إلى أبي الحسن الأخفش، والأنباري ذكره ولم ينسبه. (٥)

واتفقا في اختيار المذهب الأول؛ إذ يقول الأنباري: "وما ذهب إليه سيبويه والأكثرون أولى؛ لأن الكلام على قولهم، مستقل بنفسه، لا يفتقر إلى

(١) ينظر الجمل ٧٧

(٢) اللباب ١٥٨/١

(٣) أسرار العربية ٧٤

(٤) ينظر: أسرار العربية ٨٧، اللباب ١/ ١٩٦

(٥) السابق الصفحة نفسها

تقدير شيء، وعلى القول الآخر، يفتقر إلى تقدير شيء، وإذا كان الكلام مستقلًا بنفسه، مستغنيًا عن تقدير، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير".[١]

أمَّا العكبري، فاستدل على صحة هذا المذهب من وجهين: [٢]

الأول: أنَّ التعجب من مواضع الإبهام، فـ (الذي) فيها إيضاح بصلتها.

الثاني: أنَّ تقدير الخبر في التعجب لا فائدة فيه، فلا يستفيد السامع من تقدير الخبر، نحو: الذي أحسن زيدًا شيءٌ.

وبالموازنة بين تناولهما لهذه المسألة، يتضح الآتي:

١) الاتفاق في أن تقدير (ما) بمعنى (شيء) أولى وهو مذهب سيبويه والأكثرين.

٢) الاتفاق في أن تقدير ما بمعنى (الذي) يقتضي تقدير خبر، وتقدير هذا الخبر لا فائدة منه، وترك ما لا فائدة في تقديره أولى.

٣) الاختلاف في نسبة المذاهب؛ فالمذهب الأول، وهو تقدير (ما) بمعنى شيء، نسبه الأنباري إلى سيبويه والأكثرين، وتقدير (ما) بمعنى (الذي)، نسبه العكبري إلى الأخفش.

يترك الأنباري والعكبري في بعض الأحيان نسبة الآراء النحوية إلى أصحابها، ولعلهما قصدا من ذلك، تربية طالب العلم على النظر في المذهب نفسه، فما وافق النظام النحوي قُبل، وما خالفه، وقاد إلى كثرة التقدير دون فائدة تُرك، بغض النظر عمَّن قال به، أضف إلى ذلك فائدة أخرى، وهي ترك المجال مفتوحًا أمام طالب العلم، للبحث والتعامل مع المصنفات العلمية، ولا شك أنّه منهج علمي قويم، فلا ينبغي أن تُقيّد حركة طالب العلم، بل تُفتح أمامه آفاق البحث والتقصي، لينشط ذهنه وتتوسع مداركه.

---

(١)أسرار العربية ٨٧

(٢) ينظر اللباب ١ / ١٩٦

المبحث الثالث: دراسة موازنة للآراء النحوية التي اختلف فيها الأنباري والعكبري

تهدف الموازنة في هذا المبحث، إلى دراسة الفكر النحوي للأنباري والعكبري في الآراء النحوية التي اختلفا فيها، وفيه المسائل الآتية:

- **المسألة الأولى: الخلاف في العامل في خبر المبتدأ.**
- **المسألة الثانية: إعراب نعت المنادى المبني.**
- **المسألة الثالثة: الخلاف في العامل في جواب الشرط.**

المسألة الأولى: الخلاف في العامل في خبر المبتدأ

اختلف النحويون في العامل في خبر المبتدأ، وقد أورد الأنباري هذا الخلاف على النحو الآتي: (١)

- **الكوفيون: عامله المبتدأ.**
- **البصريون: اختلفوا على النحو الآتي:**

- الابتداء وحده هو العامل في الخبر، بالقياس على العوامل اللفظية؛ لأنّه لما وجب أن يكون عاملًا في المبتدأ، وجب أن يكون عاملًا في الخبر.
- الابتداء والمبتدأ جميعًا؛ لأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ، ولا يصح للخبر معنى، إلا بهما، فدَّل على أنهما العاملان فيه، ونسب الأنباري هذا المذهب إلى سيبويه.

وبعد أن عرض الأنباري المذاهب النحوية السابقة، صرَّح برأيه، فقال: " والذي أختاره، أن العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده، دون المبتدأ؛ وذلك لأن الأصل في الأسماء ألّا تعمل، وإذا ثبت أنّ الابتداء له تأثير في العمل، فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير، لا تأثير له "(٢)، ثم استدرك على هذا المذهب بأنَّ قال: "والتحقيق فيه أنّ نقول: إنّ الابتداء عَمِل في الخبر بواسطة المبتدأ، لا أن المبتدأ مشارك له في العمل".(٣)

وعرض العكبري هذه المذاهب، وناقشها على النحو الآتي: (٤)

الأول: الابتداء، نسب هذا المذهب إلى ابن السَّراج ولم يُعلّق عليه.

الثاني: المبتدأ، نسبه إلى أبي علي، وضعَّفه من وجهين هما:

---

(١) ينظر: أسرار العربية ٦١

(٢) السابق الصفحة نفسها

(٣) السابق الصفحة نفسها

(٤) ينظر: اللباب ١٢٨/١ – ١٢٩

١) المبتدأ كالخبر في الجمود، والجامد لا يعمل.

٢) لو عمل المبتدأ في الخبر لم يبطل بدخول العامل اللفظي.

الثالث: الابتداء والمبتدأ جميعًا يعملان في الخبر. قال العكبري: "وقد بيَّنا أنَّ المبتدأ لا يصلح للعمل، فلا يصلح له مع غيره".[١]

الرابع: التعري من العوامل، وقد أفسده العكبري، ولا يراه عاملًا. [٢]

الخامس: المبتدأ، قال العكبري: "وهو قول الفراء، وسموهما المترافعين – أي المبتدأ والخبر – وشبهوهما بأسماء الشرط" [٣]، وردَّ على هذا المذهب بأن المبتدأ لا يصلح للعمل، واعتبر تشبيهه بأسماء الشرط غير صحيح من خمسة أوجه هي: [٤]

١) فساد البناء: لأنه مبني على أن الخبر عامل في المبتدأ، وقد أثبت سابقًا أن المبتدأ لا يصلح للعمل، وكذلك الخبر؛ لأنهما اسمان، وهو يرى أن الأسماء لا تعمل.

٢) أنّ اسم الشرط لا يعمل، بل العامل حرف الشرط مضمرًا.

٣) ضعف عمل اسم الشرط في الفعل وهو الجزم، وسبب ضعفه أنَّه نائبٌ عن الحرف.

٤) أنّ عمل اسم الشرط في الفعل من حيث ناب عن الحرف، وعمل الفعل فيه من حيث هو (اسم)، والاسماء معمولة الأفعال، فجهة العمل مختلفة بخلاف المبتدأ والخبر.

---

(١) ينظر: اللباب ١٢٩/١

(٢) السابق الصفحة نفسها

(٣) اللباب ١٢٩/١

(٤) ينظر: اللباب١/ ١٢٩

٥) أنّ عمل أحدهما في الآخر، مخالف لعمل الآخر فيه، والعمل في مسألة (العامل في الخبر) واحد، قال العكبري: ".... فهو كالآخذ ما يعطي، وذلك كالعبث، هذا تعليل جماعة من النحويين، وفيه نظر، والصحيح أن يقال: العمل تأثير، والمُؤثِّر أقوى من المُؤثَّر فيه، فيفضي مذهبهم إلى أن يكون الشيء قويًا ضعيفا من وجه واحد، إذ كان مُؤثِّرًا فيما أثَّر فيه ".[١]

بالموازنة بين تناول الأنباري والعكبري لهذه المسألة يتضح الآتي:

أولًا: ذكر الآراء النحوية في العامل في الخبر.

– الاتفاق في تصدير المسألة بذكر الآراء النحوية، وقد جاءت مجملة عند الأنباري، ومفصّلة عند العكبري.

ثانيًا: الرد على المذاهب النحوية

– مناقشة العكبري جميع المذاهب النحوية، والرد على كل مذهب منها، أمَّا الأنباري، فلم يناقشها، أو يرد عليها.

ثالثًا: رأي واختيار كل منهما

ـ تصريح الأنباري بالرأي الذي اختاره، وهو الابتداء وحده دون المبتدأ؛ فالابتداء عَمِلَ في الخبر بواسطة المبتدأ، لا أنّ المبتدأ مشاركٌ له في العمل. [٢]

ومثّل لهذه الواسطة بمثال حسي، فقال: "كما أن النار تُسَّخِن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما؛ فكذلك هاهنا،

(١) ينظر: اللباب١/ ١٢٩

(٢) ينظر: أسرار العربية ٦٢

الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنّه عامل معه؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل".[١]

أما العكبري، فعلى الرغم من أنَّه فصَّل في ذكر الآراء النحوية والردَّ عليها، إلَّا أنَّه لم يصرح باختياره، وترجح الباحثة أنّه يذهب إلى القول الأول، وهو الابتداء؛ لثلاثة أسباب هي:

١) إيراده أولًا، ولم يحكم عليه بضعف أو فساد.

٢) لم يناقشه، أو يرد عليه.

٣) أنَّه أجاب على من احتج بأن الابتداء عامل يضعف عن العامل اللفظي، بقوله:

" ..... وهذا لا يمنع من العمل في اسمين؛ لأنّ علة العمل هو الاقتضاء، والاقتضاء في الابتداء كاقتضاء (كان) و (إنَّ) يَدُلُّ عليه أنَّ (كان) و (إنَّ) أضعفُ من الفعل المتعدي، وقد عملا في اسمين كما عَمِلَ (ضَرَبَ) في الفاعل والمفعول".[٢]

رابعًا: نسبة المذاهب إلى أصحابها

نَسب الأنباري المذاهب النحوية إلى أصحابها مجملة؛ فنَسب الأول إلى الكوفيين، والمذاهب الأخرى إلى البصريين، ولم يصرح إلَّا بسيبويه، فذكر أحد مذهبيه، وهو أن العامل في الخبر الابتداء والمبتدأ جميعًا، وقد ذكر أبو سعيد السيرافي في شرحه على الكتاب، أنَّ عبارات سيبويه اختلفت، وفَهِمَ منها أنَّ له مذهبين في مسألة (العامل في الخبر) وذلك قوله: "ولسيبويه فيه عبارات مختلفة مشتبهة، يُوهم بعضها أن الخبر يرفعه المبتدأ، وذلك قوله: "فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، يعني يرتفع

(١) الإنصاف ٤٣

(٢) التبيين ٢٣٠

بالمبتدأ"، ويوهم بعضهم أن الابتداء يرفع المبتدأ والخبر لقوله: "وارتفع المنطلق" وهو يعني خبر الابتداء؛ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته". (١)

مَّا العكبري، فقد فصَّل في نسبة المذاهب النحوية إلى أصحابها، كالآتي:

القول الأول: الابتداء، ونسبه إلى ابن السَّراج، وفي نسبته هذه نظر؛ لأن ابن السَّراج صرَّح برأيه فقال: "فالمبتدأ رُفع بالابتداء، والخبر رُفع بهما، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا"(٢)، إلَّا أن يكون ما نسبه العكبري إلى ابن السَّراج، هو قول آخر له لم أقع عليه فيما بحثت، وعليه يكون ابن السَّراج قد وافق سيبويه في مذهبيه، فالأول صرَّح به في أصوله كما سبق بيانه، والآخر ما نسبه إليه العكبري في اللباب.

وترى الباحثة، أنّ الأولى أن ينسب العكبري هذا المذهب إلى سيبويه؛ لأنّه أوّل من قال به.

القول الثاني: المبتدأ، ونسبه إلى أبي علي الفارسي في اللباب، وفي التبيين نسبه إلى أبي علي وابن جني، وقد قال ابن جني: " وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأمَّا خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، وإنما رافعه الابتداء والمبتدأ جميعًا فلم يتقدم الخبر عليهما معًا، وإنما تقدم على أحدهما، وهو المبتدأ وهذا لا ينقض"(٣)، وهذا مخالف لما نسبه إليه العكبري في التبيين(٤)، غير أنّ بعض المصادر النحوية قد نسبت إلى ابن جني ما نسبه إليه العكبري. (٥)

---

(١) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ _ ٢٠٠٨م ج ٢ / ٤٥٧

(٢) الأصول في النحو، ص ٨٥

(٣) الخصائص ٢ / ٣٨٥

(٤) التبيين، ص ٢٢٩

(٥) ينظر: شرح الكافية للمرضي ١ /٧٨، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ _ ١٩٩٨م، ٢ / ٩، ص٢

القول الثالث: الابتداء والمبتدأ جميعًا يعملان في الخبر، ولم ينسب هذا القول إلى أحد. (١).

القول الرابع: العامل في الخبر التعري من العوامل، ولم ينسبه. (٢)

القول الخامس: المبتدأ والخبر يترافعان، ونسبه إلى الفراء، والنحويون ينسبون هذا القول إلى عموم الكوفيين. (٣)

وترى الباحثة، أن تعدد مذاهب النحويين في هذه المسألة ونحوها، يفيد الباحث، ويُوسّع مداركه، وينمي لديه ملكة التفكير الناقد، الذي يقوم على الملاحظة والتحليل والربط والاستنتاج.

ويجدر بالمصنف أن يراعي المستوى العلمي للفئة التي يوجّه إليها مؤلفه؛ فينأى بالمبتدئ عن الخوض في مثل هذه المسائل، مكتفيًا بالقواعد الأساسية، ومالا يسع طالب العلم جهله، وأمَّا المراحل المتقدمة، فله أن يتوسع معهم بما يناسب مستواهم، ويُشبع نهمهم، ويوسع مداركهم. والمتأمل في أسرار العربية، يجد الأنباري نهج هذا المنهج؛ فالمادة العلمية فيه سهلة واضحة، نأى بها عن التفريع والتفصيل، واقتصر على المسائل الرئيسة في النحو والصرف على سعة علمه؛ فيتيقن الدارس لأسرار العربية، أن هذا المصنف موجه لطلاب العلم.

---

(١) هو أحد مذهبي سيبويه؛ شرح السيرافي ج ٢ / ٤٥٧ ونسبه السيرافي أيضًا إلى أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

(٢) هذا المذهب رفضه العكبري والأنباري، يقول الأنباري في الإنصاف ٤٦/١: " وعدم العوامل لا يكون عاملًا "

(٣) ينظر: أسرار العربية ٦٢، الإنصاف ٤٠، شرح السيرافي ج ٢ /٤٥٧، المقتضب ٢ /٤٩، أصول ابن السراج ١ /٦٢، شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/١

أمَّا اللباب، ففيه مزيد تفصيل وتفريع مع إيجاز العبارة، ووضوح الأسلوب؛ فترى الباحثة أنّه موجه إلى مستوى علمي أعلى، وهو مع هذا يرفد المعلم؛ فيجد فيه مادة غنية تثري المتعلم، وتنمي لديه مهارة التفكير الناقد.

وعلى قدم هذه المصنفات، نلمس عند مؤلفيها فكرا نحويا علميا واسع الأفق، وهو ما تدعو إليه نظريات التعليم الحديثة، وعلى وجه الخصوص، نظرية التفكير الناقد في التعلم، والذي عرّفه بعض الخبراء بأنه: "حكم منظم ذاتي، يهدف إلى التفسير والتحليل والاستنتاج والتقويم، ويهتم بشرح الاعتبارات المتعلقة بالأدلة والبراهين، والطرق والمقاييس، التي يستند إليها الحكم الذي تم التوصل إليه".(١)

وهو ما يبدو جليًّا في تناول الأنباري والعكبري لمسألة العامل في الخبر السابقة، وغيرها.

المسألة الثانية: إعراب نعت المنادي المبني

يجوز في نعت المنادي المبني وجهان:

الأول: الرفع حملًا على اللفظ.

الثاني: النصب حملًا على الموضع.

جاء في الكتاب: "قلت: أرأيت قولهم: يا زيدُ الطويلَ، علام نصبوا الطويلَ؟ قال: نُصِب لأنه صفة لمنصوب، وقال: وإن شئت كان نصبًا على أعني، فقلتُ: أرأيت الرفع على أي شيء هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ ؟

(١) التفكير الناقد، عفاف عليوي الشمري، وهياء معجب آل رشيد، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد: ٢٩، في ٢/ آذار / ٢٠٢١م، ص ٦٤٧

قال: هو صفة لمرفوع" [١]، فتبيّن من نص سيبويه جواز النصب حملًا على الموضع، أو على الاختصاص بتقدير: أعني أو أخص، ويجوز الرفع حملًا على اللفظ.

واختار الأنباري النصب؛ لأنّ الأصل في وصف المبني هو الحمل على الموضع لا على اللفظ [٢]، إذ يقول: "فإن قيل: فَلِمَ جاز في وصفه الرفع والنصب، نحو: (يا زيدُ الظريفُ والظريفَ)، قيل: جاز الرفع حملًا على اللفظ، والنصب حملًا على الموضع، والاختيار عندي هو النصب؛ لأن الأصل في وصف المبني هو الحمل على الموضع لا على اللفظ ".[٣]

وعَرَضَ العكبري لهذه المسألة في اللباب، فقال: "وإنّما جاز في صفة المبني المفرد هنا النصب على الموضع؛ لأن الموصوف نصب، ويجوز رفعها حملًا على لفظ الموصوف".[٤]

وبالموازنة بين تناول الأنباري والعكبري لمسألة نعت المنادى المبني، يتضح الآتي:

- تصريح الأنباري برأيه، وهو اختيار النصب في نعت المنادى المبني، وبنى اختياره على أصل نحوي هو: أنَّ الأصلَ في وصف المبني الحمل على الموضع لا على اللفظ، أمّا العكبري فيبدو من كلامه أنّه يجيز الوجهين: الرفع والنصب دون أنّ يرجح أحدهما على الآخر.

(١) الكتاب ١ / ٣٠٣

(٢) ينظر: أسرار العربية ١٦١

(٣) السابق الصفحة نفسها

(٤) اللباب ١ / ٣٣٣

– ترى الباحثة أنّ الرفع والنصب سيّان في الجواز؛ لأن بناء المنادى عارضٌ فيه، وفي هذا يقول الأنباري: "فَلِمَ بُني على حركة؟ قيل: لأنَّ له حالة تمكُّنٍ قَبلَ النداء".(١)

ويقول العكبري: "وإنَّما بني على حركة، لأن بناءه عارض، فحرِّك لينفصل عمَّا بناؤه لازم".(٢)

ويقول ابن يعيش: ".....وإنمَّا يعرض له البناء في بعض الأحوال، نحو: (يا زيدُ) في النداء".(٣)

<u>المسألة الثالثة: الخلاف في العامل في جواب الشرط</u>

عرض الأنباري لمسألة العامل في جواب الشرط على النحو الآتي: (٤)

- حرف الشرط؛ لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط، كما يقتضي فعل الشرط، ولم ينسب هذا المذهب، وردّ عليه بأن حرف الشرط حرف جزم، والحروف الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها.
- حرف الشرط، وفعل الشرط يعملان فيه؛ لأن فعل الشرط يقتضي الجواب، كما أن حرف الشرط يقتضي الجواب، فلما اقتضياه معًا عملا فيه معًا، ولم ينسبه لأحد، وردّ عليه بأنه لا يخلو من ضعف، لأنّ الأصل في الفعل ألَّا يعمل في الفعل، يقول: "فإذا لم يكن له تأثير في العمل، وحرف الشرط له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له".(٥)

(١) أسرار العربية ١٦٠
(٢) اللباب ١ / ٣٣١
(٣) شرح المفصل ٢ / ٢٩٠
(٤) ينظر: أسرار العربية ٢٣٢ – ٢٣٤
(٥) السابق ٢٣٤

- حرف الشرط يعمل في الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط؛ لأن فعل الشرط يقتضي الجواب، وهو أقربُ إليه من الحرف؛ فكان عمله فيه أولى من الحرف، ولم ينسب هذا المذهب، وردّ عليه بأنَّ الفعل لا يعمل في الفعل.
- البناء على الوقف؛ لأن الفعل المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الأسماء، وجواب الشرط لم يقع موقع الأسماء، فوجب أن يكون مبنيًا، ونسب هذا المذهب إلى المازني

واعترض عليه، ونعته بأنه قولٌ فاسد؛ لأن الفعل إذا ثبت له المشابهة للاسم في موضع، واستحق الإعراب بتلك المشابهة، لم يشترط ذلك في كل موضع، فالفعل المضارع معربٌ بعد حروف النصب، وبعد حروف الجزم.

- الجزم على الجوار؛ لأن جواب الشرط مجاورٌ لفعل الشرط، فكان محمولا عليه في الجزم، ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين، واعترض عليه بأن الحمل على الجوار قليلٌ يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه لقلته.

وقد صرَّح الأنباري برأيه، فقال: " والصحيح عندي أن يكون العامل هو حرف الشرط، بتوسط فعل الشرط، لا أنَّه عاملٌ معه ".[١]

وناقش العكبري مسألة الجازم لجواب الشرط في اللباب على النحو الآتي: [٢]

- (إنْ): هي الجازمة لفعل الشرط وجوابه، لأنها تقتضي الفعلين، فعملت فيهما كالابتداء وككان وإنَّ، وظننت، ونسبه إلى البصريين، ولم يعترض عليه.
- (إنْ): تجزم الأول ثم يجزمان الجواب؛ لأن (إنْ) ضعيفة فلا تعمل في شيئين، فتقوى بالثاني، ولم ينسبه لأحد.

---

(١) أسرار العربية ٢٣٤

(٢) ينظر: اللباب ٢ / ٥١ –٥٢

- (إنْ): تجزم الأول ثم يجزم الأول الجواب، لأن الفعل الأول يقتضي الثاني فعمل فيه، ولم ينسبه، وأجاب على المذهب الثاني والثالث بجواب واحد، هو قوله: "إنَّ عمل الفعل في الفعل غير سائغ، لأن الفعل لا يقتضي الفعل، ولا عمل بدون اقتضاء العامل للمعمول وهذا يمنع أن يعمل وحده أو مع غيره".(١)
- (إنْ): تجزم الأول وينجزم الجواب على الجوار؛ لأن الحرف ليس في قوته العمل في الفعلين، والفعل لا يعمل في الفعل، فتعيَّن أن يكون على الجوار لما فيه من مشاكلة للأول، ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين، وأجاب عليه بقوله: "وأمَّا الإعراب على الجوار فلا يُصار إليه إلَّا عند الضرورة ولا ضرورة".(٢)

وبالموازنة بين تناول الأنباري والعكبري للمسألة السابقة، يتضح الآتي:

١) الاتفاق في الردّ على المذاهب الآتية:

- (إنْ) تجزم الأول ثم يجزمان الجواب.
- (إنْ) تجزم الأول ثم يجزم الأول الجواب.

٢) الاختلاف في:

– نسبة المذهب الأول، فقد نسبه العكبري إلى البصريين بقوله: "فقال محققو البصريين: (إنْ) هي الجازمة لهما "(٣)، ولم ينسبه الأنباري، فقال: "..... فذهب بعض النحويين إلى أن العامل فيه حرف الشرط ".(٤)

(١) السابق ٢ / ٥٢

(٢) ينظر: اللباب ٢ / ٥٢

(٣) اللباب ٢ / ٥١

(٤) أسرار العربية ٢٣٢

- إيرادُ الأنباري مذهب البناء على الوقف، ونسبه إلى المازني، أمَّا العكبري فلم يذكره.
- الرد على مذهب الكوفيين بالجزم على الجوار، فالأنباري يرى أن الإعراب على الجوار قليلٌ، يُقتصر فيه على السماع، ولا يُقاس عليه لقلته، والعكبري يخصّه بالضرورة، فنلمس دقة في رأي الأنباري؛ لأنه سُمع في الاختيار، نحو:

هذا حجر ضبٌّ خربٍ، وغيره.

- تصريح الأنباري برأيه في هذه المسألة، أمَّا العكبري فلم يصرح برأيه، ولم يختر أحدًا من هذه المذاهب.

ويبدو أنّ العكبري يرى المذهب الأول؛ وهو أنّ (إنْ هي الجازمة لفعل الشرط وجوابه، لأنها تقتضي الفعلين، فعملت فيهما كالابتداء، وككان، وإنَّ، وظننت)؛ ذلك أنّه صدّر المسألة بهذا المذهب، ولم يعترض عليه، وهو الذي تَرجّح للباحثة أيضًا؛ لأن معنى (إنْ) الشرطية، يقتضي وجود فعل الشرط وجوابه، فعملت فيهما معًا، كما تعمل (إنّ) في الاسم والخبر؛ لأن معناها يقتضيهما، وما أشبه ذلك.

الخاتمة

بعد دراسة جانب من الفكر النحوي عند الأنباري والعكبري في أسرار العربية واللباب، والمتمثل في نماذج من آرائهما النحوية، تَوصل البحث إلى النتائج الآتية:

١) الحرص على نسبة الآراء النحوية إلى أصحابها، ولا يخفى ما في هذا المنهج من أمانة علمية، يجب أن يلتزم بها كل باحث.

٢) التنويع في طرائق عرض الآراء النحوية؛ فالغالب عليهما تصدير المسائل النحوية بالآراء البصرية، على اعتبار ظهور المدرسة البصرية زمنيًا قبل المدرسة الكوفية، ولكن في بعض الأحيان، تُصدَّر المسألة بالآراء الكوفية، كما رأينا عند الأنباري، وقد يكتفيان بذكر الرأي المخالف ومناقشته والرد عليه، وذلك حسب ما تقتضيه كل مسألة، ولا شك أنّ التنويع في أساليب العرض، يثير انتباه المتعلم، ويطرد السأم عنه.

٣) التمسك بأدلة النحو من سماع، وقياس، واستصحاب الحال، في دعم آرائهما النحوية وتقويتها.

٤) الالتزام بالمنهج العلمي الذي اختطَّه كُلٌّ منها لنفسه، يقول الأنباري في مقدمته: "... وأعفيته من الإسهاب والتطويل، وسهّلته على المتعلم غاية التسهيل" [١]، لذا تجده يقتصر على مسائل النحو الرئيسة، أمّا العكبري، فقد شرط على نفسه الإيضاح وصحة التقسيم، وإحكام المباني، إذ يقول: "... وقد بذلت الوسع في إيجاز ألفاظه وإيضاح معانيه وصحة أقسامه وإحكام مبانيه"[٢]، فتجده يحرص على تفصيل المسائل النحوية، واستقصاء مسائلها الرئيسة والفرعية.

٥) نقد الآراء النحوية دون أصحابها، فالغاية عندهما بيان قوة أو ضعف الرأي، بما ينساق مع اللسان العربي، وسنن العرب في كلامها، وهو منهج قويم، يجب أن يحتذى في التأليف العلمي.

٦) التأثر والتأثير، فمن سمات العالم المتمكن، أن تبرز شخصيته من خلال مؤلفاته، وقد ظهر جليًّا عند الأنباري والعكبري، فتأثرا بمصنفات من سبقهما، وتركا أثرًا علميًا عظيمًا لمن جاء بعدهما.

٧) إدراك العلماء أهمية تقديم المادة العلمية موجزة وسهلة للمتعلم، وهو المنهج الذي سار عليه الأنباري في أسرار العربية، لذلك تُوصي الباحثة المعنِيين بالتأليف التعليمي، العودة إلى دراسة المصنفات التراثية الموجهة لطلاب العلم، للإفادة من مناهج العلماء وأساليبهم الأصيلة، في تربية المتعلم على التفكير الناقد، من خلال دراسة النصوص وتحليلها، والربط بينها وبين القواعد العلمية العامة، التي تضبط اللغة وتنظمها.

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد عبيد الله الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- أسرار العربية، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد عبيد الله الأنباري، تح: محمد راضي، ووائل محمود، الوعي الإسلامي، الإصدار الخامس والتسعون، ١٤٣١هـ - ٢٠١٥م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، تح: عبد الحكيم عطبة، وعلاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٦٦م،
- أمالي ابن الشجري، علي بن محمد أبو السعادات، تج: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الوقفية، ٢٠١٥م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨٤م.
- الجمل في النحو، الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، الرضي نحمد بن الحسين، تح: حسن بن محمد الحفظي، ويحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٦٦م.
- شرح عيون الإعراب، المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي، تح: حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- شرح كتاب سيبوبه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ _ ٢٠٠٨م
- شرح المفصل، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، قدم له إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ديوان العجاج برواية الأصمعي، تح: الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ _ ١٩٩٥م
- العلل في النحو، الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، تح: مها مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠١م.
- الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين، تح: عبد الحكيم عطية - علاء الدين عطية.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تح: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد ابن الخشاب، تح: علي حيدر، المكتبة الوقفية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٨٩م.

الدوريات

- التفكير الناقد، للباحثتين: عفاف عليوي الشمري، وهياء معجب آل رشيد، المجلة العربية للنشر، العدد: ٢٩، إصدار ٢_ آذار_ ٢٠٢١م

References :

- al'iighrab fi jadal al'iierab walamae al'adilati, al'anbari, 'abu albarakat eabd alrahman bin muhamad eubayd allah al'anbari, taha: saeid al'afghani, dar alfikri, bayrut, 1391h - 1971m.
- 'asrar alearabiat, al'anbari, 'abu albarakat eabd alrahman bin muhamad eubayd allah al'anbari, taha: muhamad radi, wawayil mahmud, alwaey al'iislamiu, al'iisdar alkhamis waltiseun, 1431h - 2015m.
- al'usul fi alnuhuw, aibn alsaraji, 'abu bakr muhamad bin sahli, tah: eabd alhusayn alfatli, muasasat alrisalati, bayrut, ta3, 1417h - 1996m.
- alaiqtirah fi 'usul alnuhu, alsuyuti, eabd alrahman bin 'abi bakr jalal aldiyn, taha: eabd alhakim eutabat, waeala' aldiyn eatiat, dar albayruti, dimashqa, ta2, 1427h - 2066m,
- 'amali abn alshajari, ealiin bin muhamad 'abu alsaeadati, taju: mahmud altanahi, maktabat alkhanji, ta1, 1413h - 1992m.
- al'iinsaf fi masayil alkhilafi, al'anbari, taha: muhamad muhyi aldiyn eabd alhamidi, almaktabat alwaqfiatu, 2015m.
- altabyin ean madhahib alnahawiiyn albasariiyn walkufiiyn, aleakbiri, taha: eabd alrahman aleuthaymin, dar algharb al'iislamii, bayrut, lubnan, ta1, 1401h - 1984m.
- aljamal fi alnuhu, alzajaji, eabd alrahman bin 'iishaqa, tah: eali tawfiq alhamdu, muasasat alrisalati, dar al'amla, 1404h - 1984m.
- alkhasayisu, abn jini, 'abu alfath euthman bn jini, tah: eabd alhamid alhandawii, dar alkutub aleilmiati, ta3, 1429hi - 2008mi.
- sharh alradii likafiat abn alhajibi, alradii nahmad bin alhusayni, taha: hasan bin muhamad alhafzi, wayahyaa

bashir mustafaa, jamieat al'iimam muhamad bn sueud al'iislamiati, ta1, 1417hi - 1966m.
- sharh euyun al'iierabi, almujashiei, 'abu alhasan eali bin fadaal almujashiei, taha: hanaa jamil hadad, maktabat almanar, al'urduni, alzarqa'a, ta1, 1406h - 1985m.
- sharh kitab saybubahi, li'abi saeid alsiyrafi alhasan bin eabd allah, taha: 'ahmad hasan mahdili, eali sayid ealay, dar alkutub aleilmiati, bayrut, lubnan, ta1, 1429h _ 2008m
- sharah almufasali, abn yaeish, muafaq aldiyn yaeish bin ealiin bin yaeisha, qadim lah 'iimil yaequba, dar alkutub aleilmiati, bayrut, lubnan, ta1, 1422h - 2001m.
- diwan aleijaj biriwayat al'asmaei, taha: alduktur eazat hasan, dar alsharq alearabia, bayrut, lubnan, ta1, 1416h _ 1995m
- aleilal fi alnuhu, alwaraqi, 'abu alhasan muhamad bin eabd allah, taha: maha mazin almubaraki, dar alfikri, dimashqa, ta1, 2001ma.
- alaiqtirah fi 'usul alnuhu, alsuyuti, eabd alrahman bin 'abi bakr bin muhamad bin sabiq aldiyn alkhudayri alsuyuti, jalal aldiyn, taha: eabd alhakim eatiat - eala' aldiyn eatia.
- alkitabi, 'abu bashar eamriw bin euthman, taha: eabd alsalam harun, maktabat alkhanji, alqahirati, ta3, 1408h - 1988m.
- allibab fi eilal albina' wal'iierabi, aleakbiri, 'abu albaqa' eabd allah bin alhusayn bin eabd allah aleakbari albaghdadi muhibi aldiyn, taha: ghazi tulaymat, dar alfikr almueasiri, bayrut, lubnan, ta1, 1422h - 2001m.
- almurtajal fi sharh aljumla, abn alkhashabi, eabd allh bin 'ahmad abn alkhashabi, tah: eali haydar, almaktabat alwaqfiatu, 1392h - 1972m.
- almuqtadabu, almubardi, 'abu aleabaas muhamad bin yazid, taha: muhamad eabd alkhaliq eadaymatun,

'iihya' alturath al'iislami, alqahirati, ta2, 1399h - 1979m.

- hamae alhawamie fi sharh jame aljawamiei, alsuyuti, taha: 'ahmad shams aldiyn, dar alkutub aleilmiati, bayrut, lubnan, ta1, 1418h - 1989m.

aldawriaat

- altafkir alnaaqidi, lilbahithatayni: eafaf eilaywi alshamri, wahaya' muejib al rashida, almajalat alearabiat lilnashri, aleadadu: 29, 'iisdar 2_ adhar_ 2021m